المؤتمر العام الثامن لمنظمة المرأة العربية

"المرأة العربية والتحديات الثقافية"

23–25 فبراير / شباط 2021

برعاية

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

العماد ميشال عون

ورئاسة

سعادة السيدة كلودين عون

رئيسة المجلس الأعلى للمنظمة (2019–2021)

(الجزء الأول)

المؤتمر العام الثامن لمنظمة المرأة العربية

"المرأة العربية والتحديات الثقافية"

23–25 فبراير/شباط 2021

برعاية

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال عون

ورئاسة

سعادة السيدة كلودين عون
رئيسة المجلس الأعلى للمنظمة (2019–2021)

الجزء الأول

* إن الآراء الواردة في الأبحاث تعبر عن أصحابها.

منظمة المرأة العربية
15 شارع محمد حافظ – متفرع من شارع الثورة – المهندسين
الجيزة – جمهورية مصر العربية
تليفون: 24 / 23 848 374 (202 +)
فاكس: 21 848 374 (202 +)
البريد الإلكترونى : info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكترونى: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأى شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة 2021

طبع بجمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2021

رقم الإيداع: 2021/23786
الترقيم الدولى: 978-977-5017-83-3

قائمة المحتويات

الجزء الأول

كلمة سعادة السيدة كلودين عُون، رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية (2019-2021) 11

كلمة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية 13

كلمة الأستاذة الدكتورة مارلين حيدر، رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر 15

المحـــور الأول
المرأة العربية بين التراث والحداثة: بين المواجهة والمصالحة

جـلجـلة التـغـيير: قضـايا النسـاء فـي براثـن الطبـيعـة 21
فهمية شرف الدين – الجمهورية اللبنانية

النسوية الإسلامية بين المنظومة الفقهية الأصولية وبين الفلسفة الجندرية – إشكالية المنهج والمرجعية 41
بثينة الغلبزوري– المملكة المغربية

معضلات تشكل خطاب نسوي عربي 67
نهوند القادري عيسى – الجمهورية اللبنانية

الذات العربية الأنثوية وجدلية الثابت والمتحول: دراسة إبستمولوجية تحليلية لماهية الذات الأنثوية العربية 109
عالية هلال السعدي– سلطنة عمان

المحـــور الثاني
المرأة العربية في خضم الإنتاج الأدبي والفني وآليات التنشئة الاجتماعية

صورة المرأة كما تعكسها الدراما التليفزيونية: دراسة تتبعية لمسلسلات رمضان... 137
سوزان القليني– جمهورية مصر العربية

صورة المرأة العُمانية بين الفن والأدب 163
عزة القصابي– سلطنة عمان

الجيل الأول من النساء اللبنانيات المستقلات اقتصاديًّا ودورهن الريادي في الصحافة النسائية في مصر ولبنان 189
سعاد سليم– الجمهورية اللبنانية

الأدب النسوي والتحديات الثقافية في عصر النهضة: ملك حفني ناصف ومي زيادة. 213
حُسن عبود – الجمهورية اللبنانية

المرأة الأردنية في التمثلات الاجتماعية على تقاطع خطابي التقليد والحداثة 235
ميسون وائل يوسف العتوم– المملكة الأردنية الهاشمية

المحـــور الثالث
دور المرأة الاقتصادي في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتهميش

الفقر والتهميش الاجتماعي للنساء في الدول العربية 255
رفيف رضا صيداوي– الجمهورية اللبنانية

المرأة والتمكين الاقتصادي لمحاربة الفقر والهشاشة: قراءة في التجارب المغربية 281
فريد أمار– المملكة المغربية

المرأة والتمكين الاقتصادي في مواجهة التمييز الثقافي على مستوى (الأجر، نوع العمل، المعاش التقاعدي،.....) 309
إكرام نادر صلاح حج مير– دولة فلسطين

الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز عمل المرأة الليبية 333
حسين فرج الشتيوي وأمان الرمالي – دولة ليبيا

العمل في زمن العولمة: الأسواق الافتراضية ودورها في تفعيل دور المرأة الاقتصادي– حالة العراق 357
نهى الدرويش– جمهورية العراق

التمكين الاقتصادي والتمييز الثقافي تجاه المرأة في الأردن 387
ديما كرداشة – المملكة الأردنية الهاشمية

الجزء الثاني

المحـــور الرابع

المرأة العربية بين المواطنة، السياسات الحكومية، والنضالات المدنية، ونشر ثقافة النوع الاجتماعي: مسارات عربية متنوعة ومتقاطعة

مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة: «بين الأمل والتحدي»– رؤية دولية/ قانونية 435
سناء سيد خليل– جمهورية مصر العربية

التمكين السياسي للمرأة في موريتانيا 471
فاطمة خطري – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المرأة المغربية في السياسات العامة بين المكتسبات والتحديات 501
ليلى منير – المملكة المغربية

الأدلة التدريبية كأحد الوسائط لنشر ثقافة النوع الاجتماعي – تجربة مصر 517
نسرين البغدادي – جمهورية مصر العربية

دور المنظمات والجمعيات الأهلية في تغيير واقع المرأة العربية 543
بدرية بنت ناصر الوهيبية – سلطنة عُمان

المحـــور الخامس

مساهمة المرأة في تعزيز صمود المجتمع والأرض

دور المرأة العربية في التعاطي الرشيد مع البيئة 575
عمرو سليمان – جمهورية مصر العربية

المرأة بين ثقافتي الاستهلاك والتدوير – حالة قرية لبنانية 595
لبنى طربية – الجمهورية اللبنانية

دور المجتمعات الافتراضية في تعزيز الوعي البيئي لدى المرأة العربية 621
فهيمة بنت حمد السعيدية – سلطنة عُمان

توصيات المؤتمر العام الثامن لمنظمة المرأة العربية 647

الخبيرات/الخبراء المشاركون في المؤتمر 653

الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز عمل المرأة الليبية

د. حسين فرج الشتيوي(*)

د. أمان الرمالي(**)

(*) حسين فرج الشتيوي، وزارة الاقتصاد والصناعة، طرابلس، أستاذ متعاون بالجامعات الليبية – دولة ليبيا.

(**) أمان الرمالي، وزارة الاقتصاد والصناعة، طرابلس، أستاذة بجامعة طرابلس، كلية الزراعة – دولة ليبيا.

ملخص

تبرز هذه الورقة البحثية أهم عناصر التمكين الاقتصادي للمرأة؛ المتمثل في الإنتاج الفكري. وتظهر –لأول مرة– دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز عمل المرأة الليبية، على أساس أن المساواة بين الجنسين حق؛ لا يقتضي أن تضمنه القوانين، ولا أن تحققه التشريعات فقط؛ وإنما تفرضه مخرجات التعليم والتدريب في صورة إنتاج اقتصاد رقمي؛ وذلك عبر دراسات ومؤشرات وتجارب الدولة الليبية؛ فالمساواة بين الجنسين وعدم التهميش قد أصبحا يتجسدان خلال تكافؤ الفرص التعليمية بين الرجل وبين المرأة، لا سيما في عصر قد بات فيه الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي في مرحلة بناء دولة ليبيا.

إن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وأهدافها السبعة عشر –لا سيما الهدف الـ5 منها المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، وبتمكين كل النساء والفتيات؛ لا تتحقق إلا خلال التمكين الاقتصادي للمرأة؛ التي تعتبر مصدرًا غير مستغل؛ نتيجةً للموروث الثقافي والتحديات الثقافية.

في ظل تحديات سوق العمل القائم على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات –الإنتاجية منها والخدمية– يجب الاهتمام بمعالجة الأثر القوي للأعراف الاجتماعية السلبية؛ التي تعوق قدرة المرأة على المنافسة بقدر متساوٍ مع نظرائها من الرجال في سوق العمل؛ فالمشاركة الفاعلة للمرأة الليبية في الأنشطة الاقتصادية قد أصبحت أولوية ملحة على قمة الأجندة الوطنية في دولة ليبيا؛ ولكن مازالت هناك إشكاليات تحول دون ذلك، وتحتاج إلى فهم عميق لكيفية تأثير الديناميكية الداخلية للعلاقات الأسرية، والثقافة العامة للمؤسسات في إعاقة مشاركة المرأة في سوق العمل.

تتعرض هذه الورقة البحثية إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي القائم على الريادة والابتكار، ودوره في سد الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة من فرص العمل اللائق ودعم الاقتصاد. وتركز على التحولات التي طالت عمل المرأة الليبية بسبب التقنية الحديثة، وتظهر جهود الحكومة في توفير بيئة داعمة لمشاركة المرأة الليبية في الأنشطة الاقتصادية، وتختم بجملة من التوصيات لمساعدة صانعي السياسات العامة ومتخذي القرار في لدعم عمل المرأة، وتخلص إلى أن الإنتاج الاقتصادي الرقمي هو الرافد الرئيسي للتمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق المساواة، لاسيما في ظل بيئتنا الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الانتاج الفكري الإنساني، المرأة الليبية، التنمية المستدامة

مقدمة

تنبع أهمية هذه الورقة من أهمية مبدأ المساواة بين الجنسين، في ظل الثقافة الموروثة والسائدة في المجتمعات العربية وكذلك الإسلامية. إن الدور الذي يضطلع به رأس المال الفكري (الاقتصاد الفكري) في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية هو نفسه الذي يخلق ميزة تنافسية بين الجنسين. سوف تقدم هذه الورقة –بناءً على ما تقدم– تحليلًا ورؤية لإعادة التوازن إلى دور المرأة في بناء التنمية الاقتصادية في المجتمعات العربية عبر إنتاج واستخدام المعرفة بصنفيها الصريح والضمني.

تُتداول المعرفة الصريحة عبر اللغة للتواصل والتفاعل بين الأفراد، ويمكن تدوينها وتخزينها والاحتفاظ بها، وقد تُكتسب خلال التعليم؛ أي إنها مقننة بآلية النقل والتخزين، أما المعرفة الضمنية؛ فهي على العكس تمامًا؛ فهي تتم خلال الممارسة، لا خلال وسائل التعليم والتدريس؛ ومن أمثلتها المهارات والأفكار والخبرات؛ فالمعرفة –التي هي أحدث عوامل الإنتاج– هي الأصل المستحدث في تقييم دور المرأة ومساهمتها في التحول نحو رأس المال الاقتصادي الجديد؛ الذي جعل منها موردًا فكريًّا ومعرفيًّا أساسيًّا، وقيمة حقيقية قادرة على توظيف طاقاتها الكامنة، وتحويلها إلى تطبيقات لتحقيق الأداء المتميز؛ وبالتالي تحسين قدراتها التنافسية في سوق العمل.

لكن قبل الاسترسال في مضمون الورقة؛ من المهم أن نحدد مفهوم المعرفة ببعده الاقتصادي؛ فهو: «رأس المال الفكري الذي لا يتوقف على جنس دون الآخر. أما قيمته المضافة؛ فهي تتحقق عند استثمارها الفعلي؛ كونها أحد الجوانب المادية لرأس المال الفكري، إلى جانب المعلومات والخبرات والمهارات ذات القيمة الاقتصادية (Stewart, TA,, 1999 , p. 58). إن التسيير الفعال لرأس المال الفكري يعد محددًا أساسيًّا لأداء ونجاعة المرأة الراغبة في اكتساب ميزة تنافسية مستدامة. ولا يتأتى هذا النوع من رأس المال إلا بالتعليم الجيد والمستمر والعالي؛ الذي كانت المرأة محرومة منه زمنًا طويلاً؛ فكلما كان مستوى التعليم عاليًا عند المرأة كلما كان الفرق الذي تصنعه في المجتمع كبيرًا وإيجابيًّا.

إن المؤشرات التعليمية هي المؤشرات الأساسية في عملية تمكين المرأة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فالتحول إلى الاقتصاد المعرفي يفرض تحديات على المرأة مثلما يفرضها على الرجل؛ خصوصًا أن الإنتاج الفكري قد بات –كما ذكرنا– هو عامل المنافسة والجذب لسوق العمل؛ خصوصًا أن امتلاك الميزة التنافسية الفكرية قد ضيقت الفجوة بين الجنسين في سوق العمل والتوظيف.

أما بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية في الكثير من الدول العربية؛ فإنها تبين أن الكثيرات من رائدات الأعمال ومن سيدات الأعمال؛ هن من الشريحة الأعلى تعليمًا وتثقيفًا في المجتمع. وبالرغم من هذا التقدم للمرأة العربية؛ لكن مازال هناك تأثير كبير للمعوقات الثقافية الاجتماعية على تمكينها؛ لاسيما عدم السماح للفتيات بمواصلة التعليم العالي الأكثر تأثيرًا على موقع تمكين النساء في المجتمعات العربية بشكل عام، والليبية بشكل خاص. ومن المهم إدراك أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات التنمية وبين المعوقات الثقافية ومعوقات التعليم العالي؛ لتمكين المرأة في خطط التنمية.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن رغم وجود علاقة عكسية بين معوقات التنمية الريفية الأسرية والتعليم بشكل عام؛ إلا أن الكثيرات من النساء الليبيات غير المتعلمات أو محدودات التعليم؛ قد أصبحن يساهمن في النشاط والدخل الأسري خلال برامج اقتصادية صغيرة جدًّا، تنطوي تحت المشروعات الصغيرة؛ لتلبية احتياجات الأسرة. وقد احتلت قضية إدماج المرأة في التنمية المجتمعية مكانة خاصة ضمن سلم أولويات المجتمع، وأصبحت مطلبًا وطنيًّا وفق قوانين وتشريعات، وهذا طبعًا يعد مؤشرًا مهمًّا من مؤشرات التغيير التنموي للمرأة الليبية.

1. أهمية طرح الاقتصاد الفكري كعنصر منافسة ومساواة

لم تتخلص المرأة من التمييز بين الجنسين؛ بسبب المعتقدات الموروثة والتفاسير المغلوطة أحيانًا لقدسية حجب المرأة، وعدم ظهورها في مستوى تنافسي للرجل؛ حتى في التعليم العام والتوظيف التقليدي في المؤسسات الإدارية؛ لم تمنح المرأة حقها في المساواة في هذا الإطار، ومازال نصيب المرأة في مجال فرص العمل يقل كثيرًا عن نصيب الرجل.

إن أهمية طرح الاقتصاد الفكري كعنصر منافسة ومساواة ضمن هذه الورقة؛ يعود إلى أن الإنتاج الفكري، وعلى الأخص الاقتصاد الفكري النابع من التعليم العالي والبحث العلمي؛ هما السبيل لخلق ميزة تنافسية مستدامة وعادلة للمرأة، والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وتضييق الفجوة التمييزية بين الجنسين، ورفع الميزة التنافسية بينهما؛ فالدور الذي تلعبه المرأة في التحصيل العلمي هو سر نجاحها؛ ولكن لا جدوى من تعزيز القدرات العلمية دون توفير الفرص لاستخدامها. إن الوظائف الحالية التي يستحوذ عليها الرجل ستزول قريبًا، وسيحل محلها الذكاء الاصطناعي والصناعات الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيصبح من ينافس في سوق العمل هو من ينتج ويوظف المعرفة من الجنسين.

أصبح الإبداع والابتكار غير مقتصر على العنصر الذكوري؛ بل بات للعنصر النسائي فيه دور ريادي، ونصيب في كافة التخصصات والميادين؛ التي توظف أدق التخصصات في ظل التكنولوجيا الرقمية؛ فالمرأة من الضروري أن تثبت ذاتها أولاً، ثم تدخل سوق المنافسة؛ لينتهي الحديث عن التمييز بين الجنسين.

2. التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية وآليات إنتاج المعرفة

إن وصول النساء في ليبيا إلى مستويات متقدمة في التعليم العالي وفي إنتاج المعرفة؛ يعد من المؤشرات المهمة لمدى تمكينها، وتنمية قدرتها للمشاركة الفعالة، والتنافس في سوق العمل وريادة الأعمال. وتشير البيانات المحلية إلى حدوث تحسن كبير في معدلات إنشاء المرأة للمشروعات وتطويرها؛ فبحسب البنك الدولي فإن نسبة مشاركة المرأة الليبية في المجالات المذكورة أعلاه تبلغ حوالي (33%) من عدد السكان؛ وهذه نسبة مشرفة في المنطقة العربية كلها؛ مقارنة بمصر مثلاً التي تبلغ نسبة مشاركة المرأة فيها (23%)، أو لبنان التي تبلغ النسبة فيها 24٪، وتونس التي تبلغ النسبة فيها (26%).

إن تمكين المرأة قد بات أمرًا جوهريًّا في ليبيا؛ فالبلد في حاجة فعلية لإحداث تغيرات تكنولوجية (علمية ومعرفية)؛ حيث التوجه يصب نحو إعادة إنتاج رأس مال الاقتصاد المعرفي الجديد، بمفاهيمه المختلفة (الشكل رقم 1)؛ وذلك إعلانًا بمولد طبقة راقية من المبتكرين ورواد الأعمال من الجنسين، سيقدر لها أن تقود بتفوق تحولات المجتمع الليبي نحو آفاق اقتصادية جديدة (الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge–Based Economic).

الشكل رقم (1): الاقتصاد المعرفي الجديد بمفاهيمه المختلفة

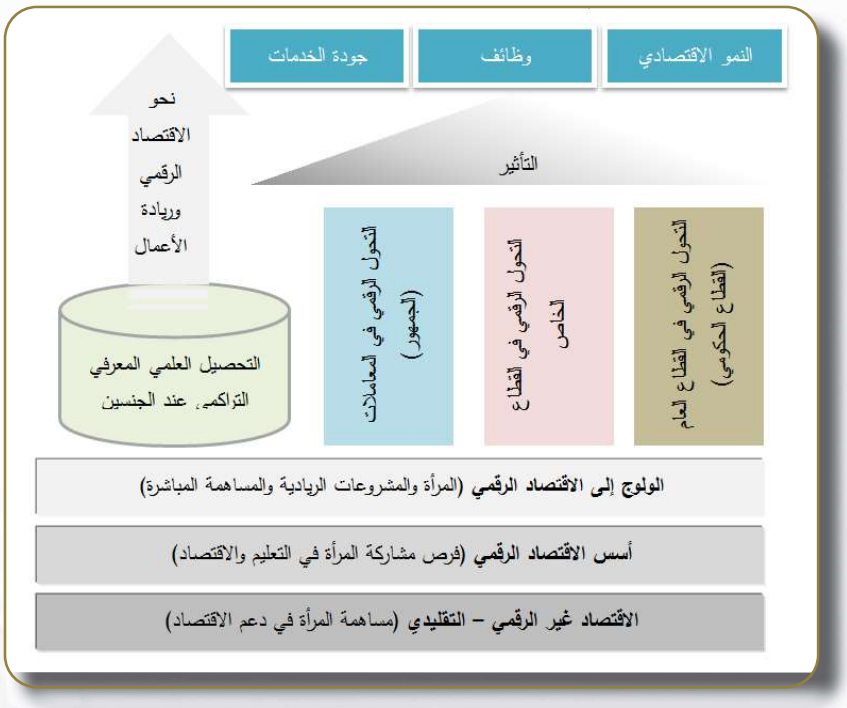

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي بأنه الاقتصاد الذي يقوم بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات (OECD, 2020, p. 14)، بينما تعرفه منظمة الأمم المتحدة بأنه الاقتصاد الذي يكون فيه إنتاج وانتشار واستخدام تكنولوجيا المعلومات عاملاً حاسمًا لتحسين النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل والمنافسة والرفاهية (الريس،أ.، 2007، صص 14–19)، كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2003) اقتصاد المعرفة بأنه ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يهتم بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية. ويتطلب هذا الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية من الجنسين. ويعرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يخلق ويكتسب ويكيف ويستخدم المعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يحقق استخدامًا فعالاً للمعرفة؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن إشراك المرأة في تكييف وتكوين المعرفة؛ من أجل تلبية احتياجات المجتمع دون تمييز (عبد الرزاق، م.، 2013، ص167).

وطبقًا للتعريفات السابقة للاقتصاد المعرفي الرقمي؛ فعادة ما يعتمد الاقتصاد على مجموعة معززات للكفاءة؛ تشمل التعليم العالي والتدريب، وكفاءة السلع وسوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق. وعندما يتقدم الاقتصاد نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والريادة والابتكار؛ تقل الأهمية النسبية لمجموعة معززات الكفاءة؛ بينما تزداد الأهمية النسبية لتطوير المعرفة التي تعزز قدرات التنافسية الاقتصادية.

الشكل رقم (2) يوضح مجموعة متطلبات أساسية تشمل تطور واستقرار الاقتصاد الكلي والمؤسسات، والبنية التحتية؛ التي تعتبر ضمن الشروط الأساسية المطلوبة لبيئة أعمال تعمل بشكل جيد، ولها أهمية خاصة للاقتصادات التي تحركها العوامل الرئيسية لمتطلبات الاقتصاد الجيد. ومع تقدم الاقتصاد نحو الاقتصاد القائم على الكفاءة؛ تقل الأهمية النسبية للمتطلبات الأساسية، بينما تزداد الأهمية النسبية لمجموعة معززات الكفاءة. وهذا الشكل يوضح تطور الاقتصادات العالمية؛ حيث تمر عبر ثلاث مراحل متعاقبة؛ المرحلة الأولى هي الاقتصاد البدائي أو المبني على الموارد التي تمثل المحرك الأساسي له؛ ومثاله ليبيا وبعض الدول النفطية، أما المرحلة الثانية فهي الاقتصاد الصناعي، أو المبني على الكفاءة؛ وهو مرحلة أكثر تقدمًا من التي سبقتها؛ ومثاله الدول الصناعية الكبرى مثل الصين، وأما المرحلة الثالثة فهي الاقتصاد الإبداعي؛ المبني على الاكتشافات والاختراعات، وحقوق الملكية الفكرية؛ ومثاله الولايات المتحدة واليابان. وليبيا بحاجة إلى الاستفادة من الانتقال من الاقتصادات التي تحركها العوامل الأساسية إلى الاقتصادات المدفوعة بالكفاءة، وهي في هذه المرحلة الانتقالية التي تساعدها إلى الانطلاق إلى الاقتصادات المدفوعة بالابتكار. واغتنامًا للوقت؛ فإنه يمكن الربط والمزج بين المرحلتين الثانية والثالثة.

الشكل رقم (2): العوامل الرئيسية لمتطلبات الاقتصاد الجيد

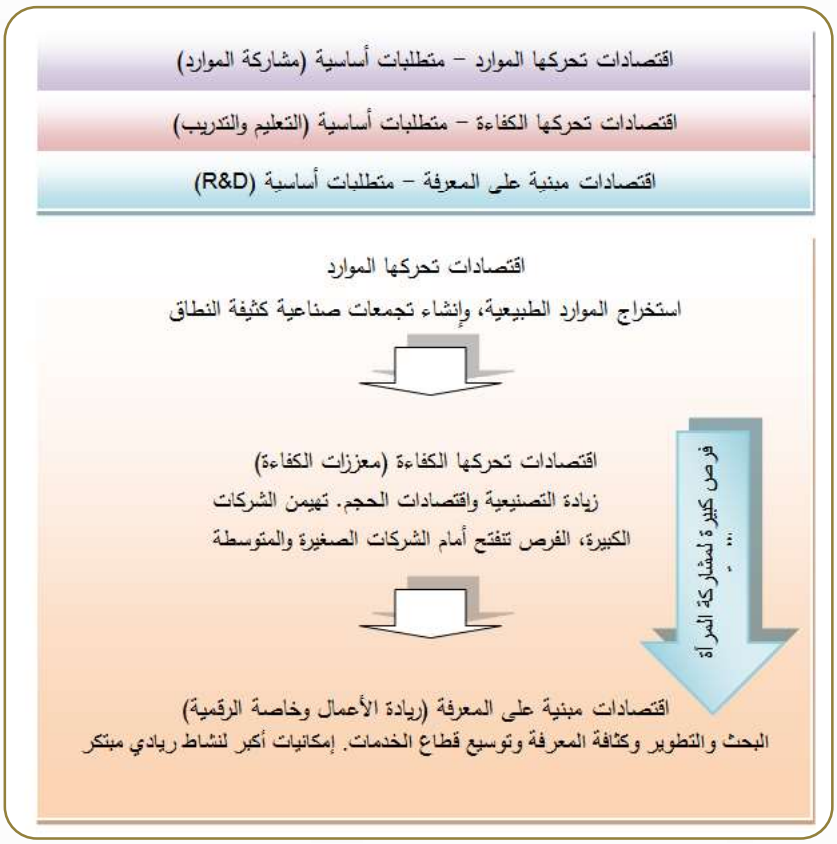

ولكي تكون ليبيا قادرة على التحول إلى هذا النوع من الاقتصاد الجديد؛ يتعين عليها مواكبة مرحلة اقتصادات الإبداع والاختراع (Innovation Driven Economy) / (Knowledge Based Economy) / (Creativity Based Economy). وللوصول إلى هذه المرحلة يتطلب الأمر أولاً اجتياز المرحلتين السابقتين؛ وفقًا لاستراتيجية مبنية من الأساس على قواعد التنافسية العالمية ومحاورها، وخلق شركات إبداعية ومبتكرة؛ سواء كانت عامة أو خاصة، أو مشتركة؛ تساهم فيها المرأة الليبية بقدر كافٍ. ولا يمكن أن يصبح الاقتصاد الوطني قادرًا على المنافسة عالميًا إلا بخلق محتوى معرفي في السلع والخدمات.

3. المرأة الليبية وإدارة رأس المال الفكري في المؤسسات الاقتصادية

على الرغم من التقدم اللافت للمرأة الليبية في ريادة الأعمال؛ إلا أن المؤشرات الاقتصادية تعتبر أن مشاركتها في سوق العمل مازالت دون المستوى المنشود. وفي إطار دعم التمكين الاقتصادي للمرأة في ليبيا؛ الذي يشتمل على بناء القدرات والتوجيه والتمويل الأولي، وطبقًا لبرنامج «دعم ليبيا في التكامل الاقتصادي والتنوع والاستخدام المستدام»؛ تحصلت –مؤخرًا– 12 امرأة ليبية من بين 30 امرأة من رائدات الأعمال من جميع مناطق البلاد على جوائز؛ خلال اختتام «مسابقة رواد الأعمال من النساء» بقيمة 60 ألف يورو عن أفكارهن الإبداعية والمبتكرة؛ وذلك في مجالات الأطعمة العضوية، والسيراميك، وإدارة النفايات، والتصوير الفوتوغرافي، والخدمات، ومعدات الأسنان، والصابون العضوي، وأخيرًا المساعدة الطبية. وقد تم تنظيم المسابقة في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع الخاص في ليبيا EU4PSL، بتمويل منه وتنفيذ من قبله (Expertise France, 2019).

فالمرأة الليبية أصبحت اليوم تواكب دور التقنيات الناشئة في التحول الرقمي، وتسعى لتعلم أفضل الممارسات في الأنشطة الاقتصادية؛ فأصبحت تحقق نجاحات عبر تذليل التحديات في تبني التحول الرقمي، فضلاً عن الابتكار الرقمي، وبناء المهارات. إن الهدف من تسريع وتيرة التحول الرقمي عبر القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني؛ هو مساعدة صانعي السياسات على التفكير في طرق تسخير الفرص أمام المرأة؛ بدعم الشركات الناشئة –خاصة تلك التي تديرها المرأة– وتطوير التعليم العالي لتسويق مخرجات البحث، وتطوير المنتجات والصادرات بشكل اقتصادي منافس وأكثر فعالية.

4. رأس المال الفكري والميزة التنافسية والمساواة بين الجنسين

إن رأس المال الفكري هو قيمة مميزة وسلعة يصعب تقليدها، وقيمة مضافة للمحتوى المعرفي في السلع والخدمات، وهو سبب تحقيق المؤسسات الاقتصادية للميزة التنافسية المستدامة. إن ما تملكه الموارد البشرية –خصوصًا المرأة– من معرفة متجددة وكامنة في العقول؛ يعد مصدر تنافسية لها في المجتمع.

– الاستثمار في رأس المال الفكري في السوق الأميركي

يعد الابتكار وإدارة رأس المال الفكري من الاستراتيجيات التي تقوم عليها المؤسسات الاقتصادية. وأي واحد من الجنسين يمتلك المهارة والقدرة يصنع الفرق. وطبقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التي أجرت استقصاء سنة 2009؛ فإن 118 شركة أمريكية تتفق من حيث أهمية الأصول الفكرية في إدارة النشاط الاقتصادي.

وطبقًا للأرقام التي ظهرت في هذا الاستقصاء؛ فإن (82%) من هذه الشركات ترى أن قدراتها التنافسية تتعلق برأس المال الفكري، والأصول المستندة إلى المعرفة؛ وهذا سبب رئيسي في استمرار ونجاح المؤسسة. فرأس المال الفكري الذي توظفه شركة (IBM) على سبيل المثال أحدث فرقًا بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لهذه الشركة؛ حيث ارتفع الرقم من 17 مليار دولار كقيمة دفترية إلى 70 مليار كقيمة سوقية، كما أن رأس المال الفكري أحدث فرقًا كبيرًا أيضا لدى شركة (Microsoft)؛ مقارنة برأس المال المادي. فقد زاد رأس المال الفكري القيمة السوقية لهذه الشركة إلى 115 مليار دولار مقارنة بـ 20 مليار دولار لقيمتها الدفترية، كما أن رأس المال المادي يشكل (10%) فقط.

– الاستثمار في رأس المال الفكري في الاقتصاد الوطني

تكمن الميزة التنافسية للاقتصاد الوطني الليبي في تنمية الاقتصاد الرقمي؛ وذلك خلال رؤية طموحة للنمو عبر الابتكار الخارق، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، ونسبة مشاركة المرأة في استخدامات العلوم والتكنولوجيا، وفي تطوير التشريعات السياسية ضمن تمكين المرأة، والقدرة التنافسية العالمية لصناعة اقتصاد المستقبل وفق مؤشرات تنافسية؛ تجعل من ليبيا رائدة في العالم الرقمي. ويمكن قياس ذلك بقياس مؤشر الفروق النسبية بين النساء وبين الرجال في أربعة مجالات: الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والسياسة.

ولكن تبقى المهارات الرقمية غير كافية إذا لم تشارك المرأة في تضييق "الفجوة النوعية» بين الرجال وبين النساء، وإذا ظل الاقتصاد الحالي يعاني من الافتقار إلى ثقافة الابتكار. أما الأمور الحاسمة لنجاح ليبيا على المدى المتوسط؛ فتكمن في تحسين شفافية بيئة أعمالها، واعتماد تقنيات جديدة في المجالات الرئيسية للقوة التنافسية، وتعزيز الروابط بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظام البيئي الرقمي، بما في ذلك القطاع العام، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع العلمي.

إن متطلبات التنافسية في سوق العمل وفي الاقتصاد التنافسي يتطلب مواكبة إنترنت الأشياء (IoT)، وتحليلات البيانات، والحوسبة الكمومية، والذكاء الاصطناعي (AI)، والروبوتات، وblockchain، وصناعة الأعضاء، والطاقات المتجددة، والوقود الحيوي النظيف، والجينات، وما إلى ذلك،... هذا إضافة إلى تطوير نماذج أعمال ومبادرة صانعي السياسات لإيجاد طرق لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من القدرات البشرية دون أدنى تمييز، مع أهمية تطوير المناهج ومشروعات التخرج لطلبة الجامعات على الأقل. فالاقتصاد الوطني بحاجة إلى المصانع والصناعات الرقمية القائمة على المنصات الرقمية التي يسهم فيها الشباب من الجنسين؛ لتحدث ثورة في الإنتاج الصناعي.

إن القدرات النسوية الجاهزة تعليميًّا وفكريًّا هي التي تستغل الفرص الموجودة حولها. إن المهارات المعرفية التي يجب أن تتميز بها المرأة تعد أهم المدخلات لسوق المنافسة؛ فالمؤسسات الاقتصادية غالبًا ما تنظر للمورد البشري على أنه قيمة ربحية قبل أن يكون عنصر تكلفة للمؤسسة؛ فالفكر يعني المعرفة، والمعرفة تعني الإبداع والابتكار اللذان يعدان موردين أساسيين لخلق الثروة في الاقتصاد.

فبعد أن كانت عوامل الإنتاج في المجتمع الزراعي تتمثل في الأرض والعمل لتحقيق رأس المال؛ أصبح رأس المال اليوم بعد الثورات الصناعية المتلاحقة مرتبطًا بالابتكار والتطوير في الذكاء الاصطناعي الرقمي؛ أي برأس المال المعرفي. إن الخبرات عالية ودقيقة التخصص هي سلعة نادرة تولد، والمؤسسات الاقتصادية وسوق العمل يبحثان عن قيمة مضافة يحققها المورد البشري.

5. حقوق المرأة في ليبيا من منظور التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين

حتى إن كانت ليبيا قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛ التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين المرأة وبين الرجل؛ فإن ذلك لا يكفي؛ فإن المساواة بين الجنسين لا تحققها القوانين والدساتير وحدها؛ فالمرأة يجب أن تدرك حقوقها، وأن تطالب وتسعى لتطوير القوانين والتشريعات التي تحد من قدرتها على خوض تجربة ريادة الأعمال والحصول على التمويل، ودعم تطوير مصادر تمويل بديلة، فضلاً عن تعزيز التعليم العالي للمرأة.

لقد منح الدستور الليبي الذي سن في عام 1951 الحق للمرأة في التحصيل العلمي؛ وذلك عبر فرض إلزامية التعليم الأساسي، وأتاح لها –نتيجة لذلك– فرص الانخراط في سوق العمل، وفي مجالاتٍ مختلفة على قدر المساواة مع الرجل، وقد تبع ذلك نهضة نوعية في سوق العمل الليبي؛ فمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل ليست وليدة اليوم؛ فقد كانت حاضرة جنبًا إلى جنب مع الرجل للمساهمة في تخفيف الأعباء المالية عن رب الأسرة منذ عقود طويلة.

لقد تزايد إقبال المرأة الليبية على التحصيل العلمي، مدعومة بحرص المجتمع على تعليمها وإشراكها في الحياة الاقتصادية، وقد كان لها دور في التخفيف من عبء الأزمة الاقتصادية التي مرت بها ليبيا في ثمانينيات القرن الماضي، وفي الأزمات الاقتصادية المتعاقبة نتيجة انخفاض سعر النفط الذي يمثل المورد الرئيسي لدخل البلاد، وكذلك في الظروف التي صنعتها جائحة كورونا، وأثرت على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الظروف التي تعيشها ليبيا بعدما سمي بثورات الربيع العربي؛ فقد كانت موظفة ومنتجة وصاحبة مشروعات؛ على الرغم من كل الظروف والعوامل التي كانت تحد من مشاركتها الكاملة في عملية التنمية. واليوم تشق طريقها عبر تعليمها العالي للمشاركة في الاقتصاد الفكري الرقمي القائم على ريادة الأعمال والإبداع.

6. العلاقة بين الجنسين والتعليم العالي

يعد التعليم العالي أمرًا بالغ الأهمية لبناء اقتصادات المعرفة. وعلى الرغم من الجهود؛ لم تتمكن جميع الجامعات أو المؤسسات التعليمية الممولة من القطاع العام في ليبيا من الحفاظ على معايير عالية الجودة، أو مواكبة التطورات في المعرفة والتكنولوجيا. وبالتالي؛ هناك حاجة إلى خطوات رئيسية لضمان أن مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني تواكب متطلبات سوق العمل؛ من استخدام للتكنولوجيا الرقمية.

الشكل رقم (3) يوضح متوسط سنوات الدراسة الإجمالية بالنسبة المئوية حسب الجنس للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا لعام 2010. ويبين الشكل أن متوسط سنوات الدراسة المذكورة للمرأة الليبية تمثل أعلى نسبة مقارنة بدول شمال أفريقيا. ويمكن ملاحظة أن معدل متوسط سنوات الدراسة للمرأة الليبية أعلى منها للرجال، وأعلاها لنظيراتها في الأردن، وتونس، ومصر، والجزائر، والمغرب.

الشكل رقم (3): متوسط سنوات الدراسة الإجمالية (%) لدول شمال أفريقيا

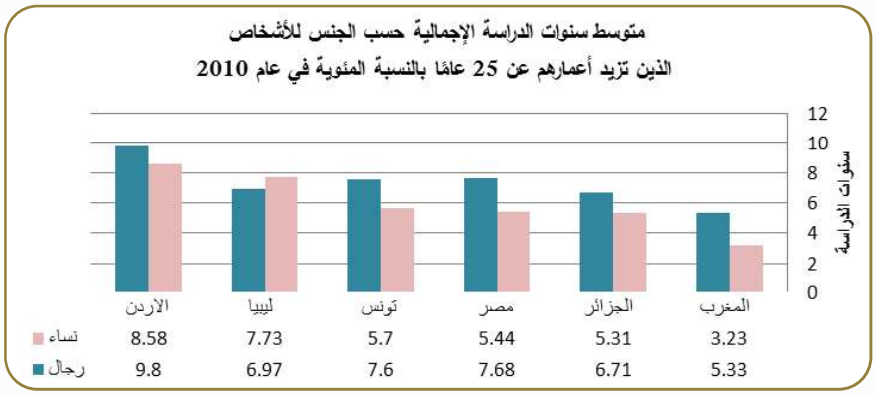

Source: Barro, R. J. and J. W. Lee. (Barro, R.J. and J.W. Lee, 2013)

التعليم والبحث، وتطوير مصادر المعرفة؛ جميعها تعد موارد حيوية لا تأتي من فراغ؛ بل تتولد عن الجنس البشري الذي يمثل المنبع الأساسي للمعرفة (Saffady, W., 2000, pp. 4–5). والمرأة هي مصدر من مصادر المعرفة الذي يمكنه أن يتولد، يحوي ويجمع المعرفة، لاسيما أن الذكاء والتعلم والخبرة؛ كلها أمور تحدد حدود معرفة الأفراد لا نوعهم.

وتحصل المرأة الليبية على الرصيد المعرفي التراكمي الناتج من حصيلة البحث العلمي والدراسات الميدانية، والتطوير، والمشروعات الابتكارية، وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري القابل للاستخدام في أي مجال من مجالات المعرفة. وتعد المرأة الليبية ضمن رأس المال الفكري والاجتماعي، وهي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة؛ الذي يشكل نقطة انطلاق جديدة في الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك فإن المرأة الليبية تعتبر مصدرًا ومواردًا غير مستغل للاقتصاد، وطبقًا لإحصائيات البنك الدولي المتعلق بمشاركة الإناث في القوى العاملة (ماتوليفيتش، ر، ؛. ماساكو هـ.، 2016)؛ فإن مشاركة المرأة الليبية في قوة العمل لسنة 2014 للسن فوق 15 سنة؛ تمثل (30%)؛ وهي أعلى نسبة مقارنة بمشاركة نظرائها في مصر والمغرب وتونس والأردن والجزائر ودول الشرق الأوسط مجتمعة. وتمثل نسبة مشاركة المرأة من هذه الفئة العمرية في دول شمال أفريقيا العربية أعلى من النسبة في منطقة الشرق الأوسط. والشريحة الأولى تتراوح ما بين (23%) إلى (30%)، بينما الشريحة الثانية تتراوح ما بين (15%) إلى (23%) (الشكل 4). ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل الدول التالية: الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية السورية العربية، وتونس والإمارات العربية المتحدة، والضفة الغربية وغزة، واليمن (World Development Indicators (WDI) 2016).

الشكل رقم (4): مشاركة المرأة العربية في سوق العمل

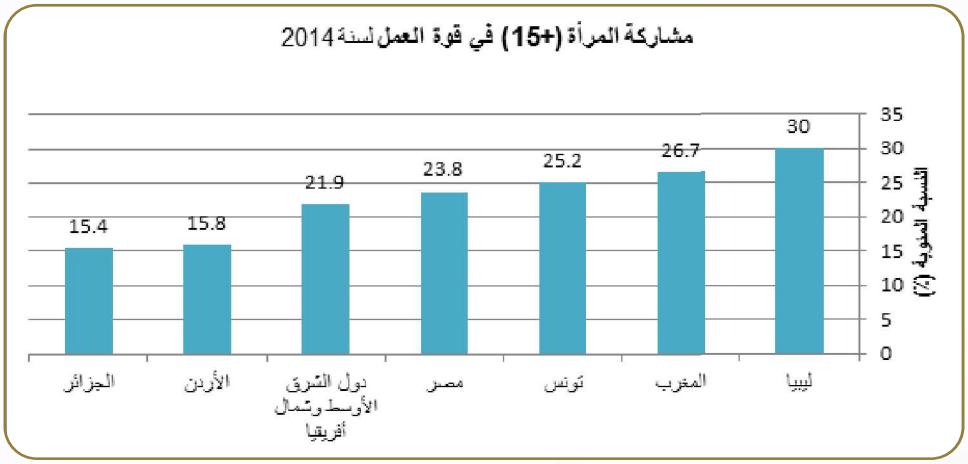

Source: World Bank (World Bank, 2016)

وتخطيًا لمتوسط سنوات الدراسة، ومشاركة الإناث في قوة العمل فيما فوق سن 15 سنة، وكما هو موضح بالشكل رقم (5)؛ فإن مشاركة الإناث في قوة العمل مقابل الذكور في الدول العربية الستة لسنة 2014؛ تتمثل في (21.2%) في الجزائر و(39.3%) في ليبيا، وبقية الدول العربية الأربعة لشمال أفريقيا والأردن تقع داخل نطاق هذه النسب (OCDE, 1996, p. 102).

فوفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2006 حول ليبيا؛ كان عدد القوى العاملة في البلد 1.8 ملايين يد عاملة فاعلة؛ إلا أن معدل البطالة كان يقدر بنحو (25%). وتشكل النساء تقريبًا حوالي (50%) من السكان، أما متوسط مساهمتهن في المجهود التنموي؛ فلا يتجاوز الـ (30%) كما يشير

كتاب إحصائيات ليبيا (2006) الأحدث توفرًا. وهناك قطاع وحيد تشكل فيه النساء غالبية القوة العاملة (أي ما يزيد عن 50 في المائة) وهو فرع المهن العلمية. أما في بقية القطاعات؛ فتتراوح نسبة تمثيلهن فيها ما بين (3.5%) و(21%)؛ بما في ذلك الإدارة والزراعة والخدمات والصناعة والتجارة.

الشكل رقم (5): معدلات مشاركة الإناث في العمل مقابل الذكور لسنة 2014

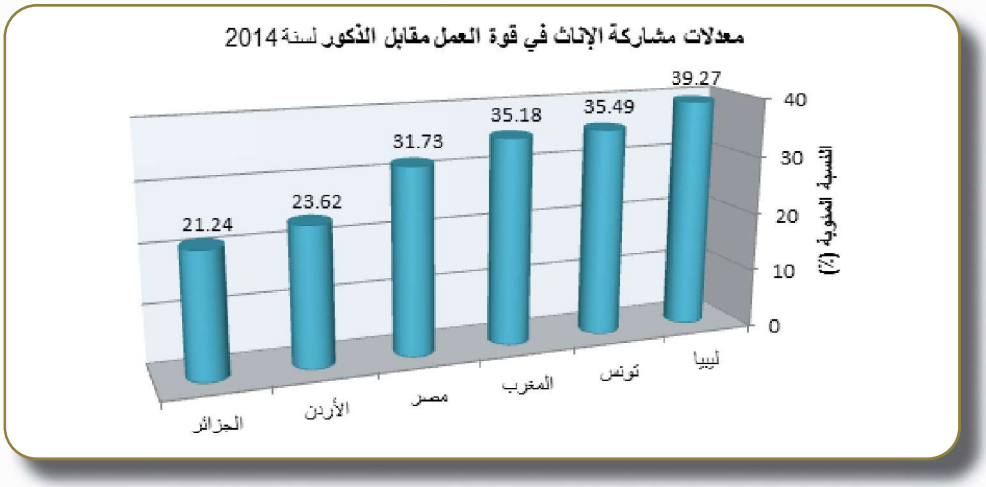

Source: World Bank (World Bank, 2016)

ولقد تمكنت المرأة الليبية من المساهمة في الاقتصاد المحلي، وحصلت على فرص تعليم أكثر من قبل؛ الأمر الذي ساعدها على الدخول في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ التي تقود إلى الصناعات الرقمية؛ فتعليم المرأة الليبية العالي قد جعل منها قيمة أساسية للاقتصاد الوطني، وعنصر منافسة. ويزداد ميل المرأة للمشاركة في قوة العمل كلما ارتفع مستوى تعليمها، وعادة ما يتم توظيف غالبية النساء العاملات في القطاع العام؛ خاصة في المجالات المتعارف على أنها مجالات نسائية، لاسيما في قطاعي التعليم والخدمات؛ نظرًا لأنه يحظى بقبول أكثر من المجتمع؛ لأنه يشكل بيئة أكثر أمانًا بالنسبة للنساء، وأكثر مرونة للموظفين الجدد. وعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء الليبيات العاملات في القطاع العام سنة 2013 حوالي (91%)، بينما بلغت (61%) في الجزائر، وفي مصر تجاوزت (50%).

التنافس الاقتصادي في العصر الرقمي يتطلب مشاركة القوة الشبابية من الجنسين؛ لتحقيق التحول الرقمي في الاقتصاد الليبي؛ وهذا يتطلب دور المرأة ودور الرجل في ريادة الأعمال والابتكار، والتبني الرقمي للقطاع العام، والتبني الرقمي للقطاع الخاص، والتبني الرقمي في المشروعات الأسرية، وتسخير التقنيات الناشئة لضمان التنافسية الوطنية، وتسريع النمو الاقتصادي.

المشاركة المحتشمة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ لا تعكس مجرد مشكلة ثقافية؛ حيث يشكل التعليم العالي ساحة حاسمة في الاختلافات الشديدة بين الجنسين للمشاركة في الاقتصاد والسياسة، وبناء الهوية المهنية؛ فقضية المساواة بين الجنسين هي في الأساس مرتبطة بقوة هيكل الدولة طبقًا لخصوصيات كل بلد؛ فالمرأة في المجتمعات العربية والأفريقية بشكل عام؛ تواجه مشاكل الإدماج الاجتماعي والمهني، التي تعكس التطور البطيء لمسيرتهن المهنية، وتبقى المدرسة الخيار الأمثل الذي تعتمد النساء عليه للنهوض الاجتماعي من جهة، وكاستراتيجية للحركة الاجتماعية من جهة ثانية؛ لكن المستوى الذي وصلته المرأة الليبية من التعليم العالي أسهم في مشاركتها في الحياة الاقتصادية، وكذلك السياسية. إن استثمار المعرفة والأفكار الخلاقة والمتجددة؛ جعل المرأة –على غرار الرجل– استثمارًا معرفيًّا في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ التي لها مرونة في التجاوب مع متطلبات السوق الاقتصادي (العتوم، ر، 2002).

إن هناك حاجة لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المنتفعين من برامج ريادة الأعمال، وعلى الأسر المنتجة، مع الإشارة إلى أن أهم سبب وراء تأسيس المشروعات هو تحسين الوضع المادي، والرغبة في العمل والاعتماد وإثبات الذات لصاحب المشروع. إن تمكين المرأة يعد منهجًا دوليًّا متطورًا لإدماج المرأة في التنمية، ويسعى كذلك إلى القضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة، ويعزز مكانتها في المجتمع، ويزيل أمامها العقبات والمعوقات القانونية التي تعيق وتعرقل مسيرتها التنموية (يونفيم، 2002)، وتعتبر حاضنات الأعمال وسيلة لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة على توفير مصاريف التأسيس، وإطلاق المشروعات؛ بما توفره من خدمات فنية واستشارية ومكانية (Woods, M. and Rushing, R, 1999)، كما توفر خدمات الاستشارات والتأهيل والعلاقات العامة والتشبيك، والوصول إلى الإقراض والتمويل للمشروعات المستثمرة في الحاضنة.

7. المرأة الليبية والتحول الرقمي في تسريع الاقتصاد (ريادة الأعمال)

لقد حان الوقت لليبيا للانتقال إلى اقتصاد المعرفة؛ الذي يخلق المعرفة وينشرها، ويستخدمها لتعزيز نموها وتطورها. ولكي تستفيد ليبيا من نقاط قوتها، وتفرضها على نطاق عالمي؛ فإنها بحاجة إلى إجراء إصلاحات واستثمارات كبيرة في بناء التعليم والمهارات، وتمكين المرأة، وتعزيز نظام الابتكار لديها؛ لإنشاء واستدامة اقتصاد المعرفة الفعال.

تمتلك ليبيا مجموعة كبيرة من المتعلمين من الجنسين تعليمًا عاليًا ودقيقًا، والمؤهلين مهنيًّا؛ الذين يتركون بصماتهم محليًّا وعالميًّا في العلوم والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير (D & R)؛ لكنهم لايشكلون سوى نسبة ضئيلة من السكان؛ لإنشاء كادر مستدام من «العاملين في مجال خلق وصناعة المعرفة». وليبيا تحتاج إلى تطوير نظام تعليمي أكثر صلة

بالاقتصاد المعرفي؛ بتحسين جودة التعليم العالي، كما تحتاج إلى إعادة توجيه أهداف التدريس والتعلم لتعزيز الإبداع.

المستوى التعليمي العالي جعل المرأة الليبية اليوم أكثر إدراكًا لعصر التحول الرقمي، وأصبحت تجيد التعامل مع التقنيات الرقمية، ومع البيانات التي تولدها تقنية المعلومات والاتصالات، ومع مساهمة التكنولوجيا الرقمية في محاكاة الإنسان في التفكير واتخاذ القرارات ودورها في نمو الاقتصاد. إن تعزيز المهارات الرقمية لدى المرأة لدعم الاقتصاد الرقمي المزدهر، وتطوير قوة عاملة عالية التدريب؛ يضمن وجود بنية تحتية من الجنسين قابلة للتطوير، وقادرة على الاستجابة للطلب الكبير المتوقع للاقتصاد الرقمي، وخلق فرص جديدة على جميع مستويات الحكومة وقطاع الأعمال العام والخاص، والتنمية الاجتماعية.

تقدم المرأة الليبية مساهمات مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على توسيع فرصها في القطاعين العام والخاص؛ وبالتالي تصنع استراتيجية إنمائية أساسية، والتعليم هو نقطة البداية؛ فالاستراتيجية تنطلق عبر الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها؛ حتى تكتسب الفتيات مهارات دخول سوق العمل، ورعاية الأسرة، واتخاذ القرارات بأنفسهن.

أصبحت النساء الليبيات يعملن جنبًا إلى جنب مع الرجل لساعات طويلة؛ ليساهمن بقدر كبير في رفاهية أسرهن؛ لكن العديد منهن يعملن في القطاع غير الرسمي، أو ما يسمى اقتصاد الظل، كما أنهن لا يحصلن على أجر مقابل عملهن كربات بيوت. ولكن يظل التمكين الاقتصادي الكامل للمرأة هدفًا، ولن يكون بعيد المنال؛ حيث يشاركن في برامج ريادة الأعمال ويحققن مكاسب في تنفيذ بعض المشروعات الخاصة. كما تسعى المرأة الليبية –دون برنامج مخطط– إلى التقدم نحو الهدف الإنمائي للألفية.

8. المرأة الليبية وريادة الأعمال وفرص التمويل

مازالت مشاركة المرأة الليبية في برنامج رائدات الأعمال ضعيفة، شأنها شأن مثيلاتها من رائدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تمثل فيها نسبة مشاركة النساء (12%) من النساء مقابل (31%) من الرجال. والفارق في النسبة كبير بين الجنسين، وأكبر مقارنة بالنسبة المئوية (100%). ومعظم المشاركات في ريادة الأعمال؛ تشمل المشاركة في المشروعات الناشئة، ثم امتلاك عمل تجاري جديد، والعمل على تطويره. وتعد مرحلة المشروعات الناشئة المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية؛ فتتمثل في امتلاك عمل تجاري جديد.

لكن الفرصة مواتية للمرأة الليبية، وهي حقًّا تشارك في أكثر من 4 مشروعات ممولة من المانحين منذ عام 2014، وكلها تتعلق بتنمية القطاع الخاص وتمكين ريادة الأعمال؛ وتتمثل في:

(1) SLEIDSE؛ وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي في ليبيا، 2019)، وهو يهدف إلى دعم التنويع الاقتصادي، مع 3 مكونات؛ بما في ذلك عنصر الحصول على التمويل.

(2) مؤسسة التمويل الأصغر المعتمدة على أموال المعونة البريطانية؛ لدعم تنفيذ مؤسسة للتمويل الأصغر في شراكة وثيقة مع بنك ليبي.

(3) ستريم بهدف إقامة حاضنة ومسرع، وبرنامج فاب لاب في طرابلس.

(4) الاتحاد الأوروبي للقطاع الخاص في ليبيا (EU4PSL)؛ وهي مبادرة يمولها الاتحاد الأوروبي مقسمة إلى 3 مكونات مترابطة بقوة:

- تعزيز قدرات وزارة الاقتصاد والصناعة.
- دعم التمكين الاقتصادي للشباب والنساء وبدء ريادة الأعمال.
- تحسين الوصول إلى التمويل.

(5) تسعى ليبيا إلى الكشف عن المعرفة الضمنية المخزونة لدى شبابها؛ بهدف إدارة رأسمالها الفكري الذي ينتج المعرفة، ويحول المعرفة الضمنية التي يمتلكونها؛ ومن ثم تقوم الدولة بنشرها بينهم لتطويرها والاستفادة منها؛ بتحويلها لسلع وخدمات. وقد تنبأ رائد الإدارة (Peter Drucker) بأن العمل النموذجي سيكون قائمًا على المعرفة، وأن المؤسسات –بشقيها الإنتاجي والخدمي– التي تمثل القوة المهيمنة في الاقتصاد وفي المجتمع؛ ستكون من صناع المعرفة (Turban, E., Kelly, R., and potter, R. E. , 2001, p. 341).

إن اهتمام ليبيا اليوم بدعم شبابها لإنتاج واستخدام المعرفة عبر ريادة الأعمال ومصادر التمويل؛ يتوافق مع أبرز الأسباب التي أدت إلى التطور المعرفي التي حددها بروساك (Prusak, 2000, p. 13)؛ التي تتمثل في التالي:

- التطور التكنولوجي الكبير والتقنيات العالية في صناعة الحواسيب والأجهزة الإلكترونية.
- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات، وتراسل المعطيات؛ خاصة اكتشاف الشبكة العالمية.
- الإنترنت، والاتصالات اللاسلكية؛ كالأجهزة الخلوية والأقمار الاصطناعية.
- الانفتاح الكبير على السوق العالمي، وعولمة التجارة، وتزايد حدة المنافسة، وظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة.

ويمكن تلخيص برامج ريادة الأعمال الممولة دوليًا التي تبلغ نسبة مشاركة المرأة فيها30٪ في الآتي:

- المدرسة الليبية لريادة الأعمال عبر الإنترنت (عدد الملتحقين 8700 من الجنسين).
- عدد حاضنات الأعمال بالجامعات 11 حاضنة أعمال تشارك فيها المرأة.

- عدد رواد الأعمال الذين شاركوا في مخيمات ريادة الأعمال 1000 رائد أعمال من الجنسين.
- عدد الذين تم احتضانهم سنة 2020/2019 بلغ 100 رائد أعمال من الجنسين.
- تم فعليًا تأسيس 40 شركة (معدل التشغيل بكل شركة حوالي 5 عناصر من الجنسين).

كما شاركت المرأة في برامج البرمجة الرقمية:

- تم تدريب 25 متدربًا في مجال الـ (Coding) من الجنسين.
- تم تأسيس أكاديمية رقمية بطرابلس، وتم تخريج أول دفعة شملت 25 مبرمجًا من الجنسين.
- يجري تأسيس 4 أكاديميات رقمية بكل من طرابلس، سبها، مصراته, بنغازي.

وتستفيد المرأة –على حد سواء مع الرجل– من الوصول إلى التمويل؛ حيث:

- تم إعادة هيكلة صندوق ضمان الائتمان.
- تم إعداد مقترح الاتفاق لضمان الائتمان مع مصارف تجارية.
- المشروع التجريبي (150 مليون دينار تمول من المصارف) لتمويل حوالي 400 شركة.
- تم الانتهاء من تأسيس فرعين للتمويل متناهي الصغر، مع مصرف السراي (نماء تمويل)؛ بكل من طرابلس وبنغازي.
- المشروع التجريبي (22 مليون تمويل من مصرف السراي بسقف بلغ حده الأعلى 25000 دينار)
- يجري تأسيس وحدة دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمصارف بموافقة مصرف ليبيا المركزي.

يمكن تقييم الجوانب المختلفة لنشاط ريادة الأعمال في ليبيا؛ الذي يعد أحد عناصر التحول الرقمي في الاقتصاد الليبي، والذي يظهر مشاركة المرأة في ريادة الأعمال. يرى أكثر من نصف الليبيين في سن العمل أن هناك فرصة لبدء عمل تجاري جديد، ويعتقدون أنهم يكتسبون المعرفة والمهارات والخبرة الكافية لبدء عمل تجاري. كما أن النسبة المئوية للبالغين من الجنسين الذين يرون وجود فرصة لبدء عمل تجاري جديد في ليبيا تفوق (52.3%). يبين التالي تقييم الجوانب المختلفة لنشاط ريادة الأعمال في ليبيا؛ الذي تشارك فيه المرأة الليبية بفرص نجاح كبيرة؛ حيث أسست خلاله مشروعات وشركات تجارية ناشئة.

- أشارت إحدى الشركات إلى أن أكثر من ثلث (33%) الذين أدركوا وجود فرصة للبدء في عمل تجاري سيمنعهم الخوف من الفشل من استغلال هذه الفرصة؛ والخوف يرجع إلى سببين رئيسيين؛ هما: عدم تحقيق الربح (يمثله رأي 27%)، ومشاكل الحصول على التمويل (يمثله رأي 22%).

- ما يقرب من ثلثي الليبيين (62.1%) الذين ينخرطون حاليًا في أنشطة تجارية؛ لديهم النية لبدء عمل تجاري في السنوات الثلاثة المقبلة.
- تعتبر نسبة (85.2%) من الليبيين ريادة الأعمال اختيارًا مهنيًا جيدًا، ونسبة (84.3%) منهم يؤيدون ارتفاع الوضع الاجتماعي لرواد الأعمال.
- سترتفع نسبة المنخرطين في ريادة الأعمال وتأسيس الشركات إذا تم التعريف ببرامج ريادة الأعمال ورواد الأعمال الناجحين؛ حيث إن نسبة الليبيين الذين يعرفون معلومات كافية ووافية عن ريادة الإعلام وبرامجه الفنية والتمويلية؛ لا تتعدى (38.2%).
- تشارك نسبة (6.6%) من الليبيين فقط في إنشاء أعمال جديدة (رواد أعمال ناشئون)، وهناك نسبة (4.7%) من الليبيين يمتلكون ويديرون أعمالاً تجارية جديدة؛ وبالتالي فإن إجمالي نشاط ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة (TEA) في ليبيا يساوي (11.2%).
- (60.3%) من رواد الأعمال الليبيين يقودون الفرص، بينما (8.1%) منهم فقط هم رواد أعمال مدفوعون بالضرورة.
- الغالبية العظمى من نشاط ريادة الأعمال (70%) تظهر في المراحل المبكرة، وأكثر من نصف الشركات القائمة (57%) توفر وظائف لأقل من خمسة أشخاص؛ وبالتالي فإن رواد الأعمال يساعدون عبر نشاطهم في خلق وظائف تولد المزيد من الدخل، وفي تطوير منتجات جديدة تعمل على تحسين حياة الناس، وتطوير المعرفة التي تعزز قدرتهم التنافسية الاقتصادية.

النتائج

أثبتت البيانات التي عرضتها الورقة أن قدرة المرأة الليبية على الإبداع والابتكار نابعة من قدرتها على إنتاج المعرفة؛ وهو الرصيد الذي تم تكوينه من حصيلة التعليم والتفكير والبحث العلمي؛ التي مكنتها خلال ريادة الأعمال من تطوير المشروعات الابتكارية، وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري الإنساني.

خاتمة

الاقتصاد الفكري هو توصيف للاقتصاد القائم على المعرفة الصريحة والضمنية التي ينتجها الفرد من الجنسين؛ وهي قيمة مضافة تظهر في المحتوى المعرفي في المنتج –سلعة أو خدمات– في صورة ابتكار. إن توليد القيمة المضافة والثروة انتقل من عمل المؤسسات إلى الأصول الفكرية التي تتزايد عند الأفراد؛ حيث إن المعرفة لا تنضب.

تهتم الورقة بدور المرأة الليبية في تطوير المنصات الرقمية، والاستفادة من التقنيات الناشئة في التحول الرقمي طبقًا لأفضل الممارسات العالمية؛ فإن دعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية أمر أساسي اليوم؛ وبالتالي يجب تنفيذ سياسات حكومية لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في سياق التحول الرقمي، كما يتطلب الابتكار المستدام تنسيقًا وثيقًا بين الحكومة وبين القطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي.

تعد هذه الورقة تتويجًا لمبادراتنا لتطوير الاقتصاد الصناعي الرقمي المعرفي؛ خاصة فيما يتعلق بمخرجات التعليم العالي والبحث العلمي؛ الذي يساوي بين الجنسين وفق تلبية متطلبات سوق العمل.

التوصيات

نأمل أن تساعد هذه الورقة صانعي السياسات في منح فرص أكبر للمرأة، ودور ريادي في استخدام التقنيات الرقمية، وتسخيرها لتعزيز القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل؛ لدعم الاقتصاد الوطني عبر تسريع وتيرة التحول الرقمي.

المراجع

- Barro, R.J. and J.W. Lee. (32013). "Barro-Lee dataset of Educational Attainment"(dataset),. Retrieved Accessed August 2015. , from: www.barrolee.com
- Expertise France. (2019). EU4PSL – Support programme for the development of the Libyan private sector. Retrieved from: https://www.expertisefrance.fr/fiche-projet?id=774333
- OCDE. (1996). THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY GENERAL DISTRIBUTION, OCDE/GD (96) 102, P 14 (1996). Retrieved from: HTTPS://WWW.OECD.ORG/OFFICIALDOCUMENTS/PUBLICDISPLAYDOCUMENTPDF/?COTE=OCDE/GD2896%29102%&DOCLANGUAGE=EN
- OECD. (2020). Organization for Economic Cooperation and Development. Retrieved from: http://www.oecd.org/
- Prusak. (2000). "Knowledge Can it be Managed?". New York: Presented at the IBM Academy of Technology Conference on Knowledge Management.:
- Prusak. (2000,). "Knowledge Can it be Managed?", . New York.: Presented at the IBM Academy of Technology Conference on Knowledge Management.
- Saffady, W. (2000). "Knowledge Management". Information Management Journal, Vol. 43,Issue. 3.
- Stewart, TA,. (1999). Intellectual capital: The New Wealth of Organizations. New York: Double Day currency,(Placeholder3).
- THE KNOWLEDGE-BASED ECONOMY GENERAL DISTRIBUTION, OCDE/GD (96) 102, (1996) P 14.

- Turban, E., Kelly, R., and potter, R. E. . (2001). “Introduction to In-formation Technology”. Inc,.

- UNDP. (2003). United Nations Development Program. . Retrieved from:
http://www.eg.undp.org/content/Egypt/ar/home.htm

- Woods, M. and Rushing, R. (1999). Small Business Incubators: Po-tential Local Economic Development Tools . Oklahoma: USA: Okla-homa Cooperative Extension Service Fact Sheet.

- World Bank. (2016). World Bank Development Indicators database,. Retrieved from:
https://databank.worldbank.org/home.aspx

- الاتحاد الأوروبي في ليبيا. (22 سبتمبر, 2019). برنامج دعم ليبيا في التكامل الاقتصادي والتنوع والاستخدام المستدام Sleidse. تم الاسترداد من: @EUinLibya • Organisme gouvernemental:
https://www.facebook.com/EUinLibya/posts/24929086241251

- الريس،أ. (2007). حول مفاهيم ومؤشرات اقتصاد المعرفة: عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة مصر (الإصدار، سلسلة مذكرات خارجية)، مصر: معهد التخطيط القومي.

- العتوم، ر. (2002). تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة على المنتفعين في الأردن. عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع.

- عبد الرزاق، م. (2013). الاقتصاد الجديد. كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.

- ماتوليفيتش، ر، ؛. ماساكو هـ. (2016). المساواة بين الجنسين: ما الذي تظهره البيانات في 2016؟ تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي:
https//:blogs.worldbank.org/ar/opendata6/gender-equali-ty-what-do-data-show201-

- يونفيم. (2002). المؤشرات الجندرية لبرامج المشروعات الصغيرة في لبنان، عمان، الأردن.